ANNUAL MEETINGS
2017 | WASHINGTON DC
WORLD BANK GROUP
INTERNATIONAL MONETARY FUND

October 13, 2017 (A)

Opening Address by the Chairman of the Boards of Governors
the Hon. **IMAD NAJIB FAKHOURY,**
Governor of the World Bank Group and the IMF for **JORDAN**
at the Joint Annual Discussion

الاجتماعات السنوية لعام 2017
كلمة رئيس مجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
معالي السيد عماد نجيب فاخوري
المحافظ الممثل للأردن

المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد،
رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم،
زملائي المحافظون:

مرحبا بكم في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2017، وفي الجلسة العامة الحادية والسبعين لمجلسي المحافظين. وأرجو أن تشاركوني في توجيه الشكر إلى السيدة لاغارد والرئيس كيم لتفانيهما وقيادتهما غير العاديين، وتشجيعهما بقوة للتعددية الفعالة في وقت يحتاج فيه العالم إليها أشد الحاجة.

لا يزال الاقتصاد العالمي يتعافى مع استمرار النمو الاقتصادي على المسار الصحيح في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. فقد شهدنا زيادة في مستوى الاستثمار والتجارة والإنتاج. ويتيح هذا الارتفاع المُستحسن فرصة سانحة للتصدي للتحديات الرئيسية. ومع وجود مزيج متوازن من سياسات المالية العامة والسياسات النقدية والهيكلية، يمكن تعزيز آفاق النمو الشامل، وخلق فرص العمل.

وفي حين يتواصل النمو العالمي، فإننا نواجه تحديات متنامية: كوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان، وتوترات جيوسياسية، ونزوح قسري، وانقسامات سياسية عميقة في بعض البلدان، وخطر تشديد الأوضاع المالية العالمية بوتيرة أسرع وأكبر حجما. إن اجتماعنا اليوم هو تذكير لنا جميعا بأننا لا نستطيع تلبية الاحتياجات الهائلة للأعداد الضخمة من المهاجرين واللاجئين، والاستعداد للتهديد الدائم من الكوارث الطبيعية، وتحقيق الأهداف الطموحة لجدول أعمال التنمية 2030 إلا إذا عملنا جميعنا بجد، والأهم من ذلك، إذا عملنا معا.

زملائي المحافظون، سيداتي وسادتي،

لقد أتيت إليكم من منطقة تقع في صميم حلقة غير مسبوقة من الصراع والهشاشة، وهي منطقة تدفع تكاليف بشرية واقتصادية واجتماعية ضخمة تؤثر على حياة الملايين من البشر.

لا يمكن التصدي لهذه التحديات دون إجراء تدخلي فعال من جانب المنظمات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في شراكة رائدة مع الأمم المتحدة، وذلك لإدارة آثار الصراع ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام وتمويل برنامج للتعافي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. والأهم من ذلك هو أننا نحتاج إلى مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للصراع والهشاشة من أجل الحيلولة دون تكرار الصراع مستقبلا.

ومع تحسن الأوضاع في هذه البلدان، سيكون لبنوك التنمية المتعددة الأطراف، بما فيها مجموعة البنك الدولي، دور رئيسي في تقديم المساندة الاستثنائية المالية منها والمعرفية، وتقييم الأضرار الناجمة عن

الصراع واحتياجات إعادة الإعمار، في حين يجري وضع استراتيجيات لتحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار في مرحلة مبكرة .

ونحن - في الأردن - نضرب نموذجا ونشهد بشكل مباشر قدرات هاتين المؤسستين، وذلك حين واجهنا صدمات خارجية متعددة، من بينها واحد من أكبر التدفقات الهائلة للاجئين والأزمات الإنسانية في عصرنا هذا. ويستضيف الأردن حاليا 2.9 مليون لاجئ مسجل لدى الأمم المتحدة. ويشكل هذا الرقم 13% من الإجمالي على مستوى العالم، مما يجعلنا أكبر بلد مضيف في العالم، سواء من حيث العدد المطلق أو النسبة إلى عدد سكاننا.

ومع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتعددية المجتمع الدولي، أعدنا تحديد التحدي الأخلاقي الناشئ عن استضافة لاجئين لتمثّل بذلك منفعة عامة عالمية تتطلب المشاركة في تحمّل أعبائها بصورة عادلة. وأنشأنا أيضا المبدأ القائل بأنه يجب ربط المساعدات بمدى قدرة البلد المضيف على التحمّل. وقمنا أيضا بوضع نهج رائد للقدرة على الصمود يربط الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي من خلال إطار خطط الاستجابة الأردنية. علاوة على ذلك، فقد حوّلنا التحدي المتمثل في استضافة اللاجئين إلى فرصة لتغيير النموذج من أجل التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال اعتماد ميثاق الأردن. وواصلنا إصلاحاتنا الإنمائية الوطنية، واعتمدنا خطة عمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهج التدريجي لتمويل التنمية.

ودعمت مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نموذج الأردن الفريد لمواجهة هذه الصدمات الخارجية، وتوفير المساندة المالية العاجلة والضخمة، وتعزيز المساعدة الفنية المقدمة له. وعلاوة على ذلك، أنشأ الأردن ومجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر بغرض تعبئة المساعدات الدولية بشروط ميسرة، ومعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدفقات اللاجئين، وتلبية ما يواجهه الأردن وغيره من البلدان المضيفة من احتياجات ضخمة سواء على المستوى الإنساني أو مستوى المجتمعات المضيفة.

إننا كثيرا ما نرى النزعة إلى التعددية تتعرض للحصار. وغالبا ما يتوفر الإغراء للاستجابة لهذه التحديات من خلال سياسات إنغلاقية، وبالانسحاب من النظام العالمي.

بيد أنه ليس بوسعنا أن نغفل أن هذا النظام العالمي الذي نعيش فيه حاليا قد أتاح، وعزّز، الارتفاع الهائل في مستويات الرخاء، والتراجع في مستويات الفقر بالعالم النامي على مدى نصف القرن الماضي. ولا يمكن مواجهة كثير مما نواجهه من تحديات إلا بالعمل معا. فحجم وبراعة الحلول التي نسعى إليها تتطلب منا أن نتواصل عبر الحدود، من مؤسسة إلى أخرى، وبأن يعمل القطاع العام في شراكة كاملة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وبعد اعتماد جدول أعمال التنمية 2030 والعمل في شراكات نشيطة معا، والتأكد من أننا نحوّل التركيز بشكل ملموس إلى قضايا الشباب والمساواة بين الجنسين، وهما أكثر الركائز الشاملة إحداثا للتحول، حينئذ فقط يصبح بوسعنا تعظيم الاستفادة من العولمة والتكنولوجيا، والتخفيف من السلبيات، والتأكد من أن النظام الدولي يعمل بشكل أفضل ويتكيف مع الاقتصاد العالمي المتزايد ترابطه، دون التخلي عن أي فرد. وتعد مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منارتين في هذا الصدد، مما يثبت مرارا وتكرارا أن التعددية تحقق النجاح. ومن الأمثلة العديدة الحديثة ما يلي:

- الدورة المبتكرة الثامنة عشر لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك استحداث نوافذ جديدة للاجئين والقطاع الخاص.

- نهج البنك الدولي المبتكر للتأمين ضد الكوارث أثبت أيضا قدرته هذا الصيف على النجاح في إجراء مدفوعات سريعة لعدة بلدان تضررت من الأعاصير التي هبّت مؤخرا.

- تأمين موارد جديدة لقروض بقيمة 9.4 مليار وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في إطار جهود الصندوق الجارية لتعبئة 11 مليار وحدة للقروض التي يقدمها الصندوق بشروط ميسرة للبلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك البلدان التي تتصدر أزمة اللاجئين الراهنة. كما وسّع الصندوق نطاق مساندته للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية الشديدة.

- مواصلة الصندوق العمل مع الشركاء، ومن بينهم البنك الدولي، للتصدي للتحديات المبينة في جدول أعمال التنمية 2030، بما في ذلك دعم جهود البلدان لتعبئة الإيرادات وعبر مختلف الأنشطة الرامية إلى تنمية القدرات. ويأتي هذا ضمن بنود جدول أعمال أديس أبابا للتمويل من أجل التنمية.

زملائي المحافظون، في إطار صياغة رؤية للبنك في العقود المقبلة، وهي رؤية تم تضمينها في "النظرة المستقبلية"، طلبنا من البنك أن يأخذ على عاتقه التصدي للعديد من التحديات الجديدة الطموحة. وطلبنا منه أن يبقى على صلة بأرض الواقع في جميع البلدان المتعاملة معه، لكننا طلبنا منه أيضا أن يولي اهتماما خاصا بأوضاع الهشاشة والصراع، وآثار تغير المناخ، والنزوح القسري، والتحديات الجديدة التي تواجه الصحة العالمية.

إننا ما زلنا – قطعاً - نعتمد على البنك والصندوق في مواصلة تزويد البلدان المتعاملة معهما بالموارد التمويلية والمشورة اللازمة لدعم النمو الذي يخلق فرص عمل، والذي يتسم بالإنصاف والاستدامة، ويعزز نظاما مفتوحا متعدد الأطراف يركز على تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما الأشد فقرا والأكثر هشاشة.

بيد أنه نتيجةً للاستجابة لكل ما ورد سابقا، فقد بلغ البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية الحدود القصوى للمساندة التي يمكن أن تتيحها مواردهما المالية. وبدون توفّر مزيد من الموارد في شكل زيادة رأس المال، سيضطر البنك إلى خفض حجم قروضه السنوية خفضا كبيرا، في الوقت الذي يحتاجها البعض منا أكثر من أي وقت مضى، ولن تتمكن المؤسسة من خلق الأسواق أو تعبئة الموارد التمويلية التي تشتد إليها الحاجة من أجل تحقيق التنمية.

إنني أدعو زملائي المحافظين إلى الالتزام مجددا بتعزيز هذه المؤسسات التي لا تُقدر بثمن. يجب أن نلتزم باتخاذ قرار نهائي بشأن زيادة رأسمال البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية عندما نجتمع في الربيع المقبل. وينبغي أن نستمر في تعزيز حوكمة هذه المؤسسات القيّمة وكفاءتها وسرعتها، واستكمال استعراض حصص المساهمات. وينبغي علينا أن نعمل على استكمال المراجعة العامة الخامسة عشر لحصص صندوق النقد الدولي مع وضع صيغة جديدة للحصص عام 2019، وذلك للحفاظ على قوة الصندوق القائم على نظام الحصص وضمان كفاية موارده ليبقى متصدرا شبكة الأمان المالي العالمية.

زملائي المحافظون، لقد أظهرت المستجدات الاقتصادية العالمية مؤخرا أن الظروف تتطور على وجه السرعة مع ظهور مخاطر جديدة باستمرار. وأنا واثق من أن السيدة لاغارد والرئيس كيم سيواصلان قيادتهما العالمية الصحيحة واللازمة في هذه الأوضاع الاقتصادية العالمية دائمة التغير وضمان استجابة المؤسستين وتأقلمهما معها. علينا جميعا أن نحسّن من مستوى التوفيق بين النمو الاقتصادي الشامل والاحتواء الاجتماعي والاستدامة البيئية. ويجب أن نركز على الإدارة الطويلة الأجل، لا على تعظيم الفوائد القصيرة الأجل؛ والجمع بين القطاعات المتشابكة، لا المصالح الضيقة. هذا هو التحوّل الذي يجب أن نحققه في القرن الحادي والعشرين.

شكرا لكم.